

آراء

هذا العبث الرسمي الفلسطيني

إسامة ابو ارشد

لا تكمن المفاجأة في قرار السلطة الفلسطينية في العودة إلى مربع التنسيق الأمني مع إسرائيل واستئناف الاتصالات معها، بقدر ما تكمن في ردة الفعل المتفاجئة من كثيرين جزاء ذلك. كتبت، وآخرون غيري من قبل، إن السلطة الفلسطينية مصممة بطريقة لا تقبل الفطام أو الفصم عن الثدي الإسرائيلي، سواء سياسياً أم أمنياً أم اقتصادياً. بمعنى أن وجودها، بشكلها الحالي، في حد ذاته، مرتبط باستمرار وجود الاحتلال.

هذا أمر لا ينكره رئيس السلطة نفسه، محمود عباس، ولا ينكره المسؤولون الفلسطينيون الآخرون. ومن حاول ذلك كان مصيره التهميش أو القتل، وما مثال ياسر عرفات رحمه الله عنّا بعيد. هذه هي الحقيقة التي كثيراً ما نحاول غُض الطرف عنها، ونحن نمضي أنفسنا بإمكانية اجتراح مسار فلسطيني رسمي جديد في التعامل مع الاحتلال، وفي إعادة اللحمة الفلسطينية الداخلية، وإطلاق المشروع الوطني الفلسطيني مرة أخرى. ولكن ما نبل المطالب بالتمني، ولا أعلم ما إذا كنا في وضع يؤهلنا لاستعادة القرار الفلسطيني الوطني غالباً.

وتأسيساً على ما سبق، لا أريد أن أسوق في مسالة الصدمة المختلة من عودة السلطة إلى ما كنا نعلم أن حدوثه صائر، كما لا أريد أن أتورط في مسالة التخوين والتشكيك في وطنية قيادة هذه السلطة، بقدر ما أريد أن أناقش بشكل مختصر مسوغات العودة إلى شباقات العلاقة مع إسرائيل التي أثبتت فشلها أكثر من ربع قرن، هو عمر السلطة الفلسطينية.

إذا نظرنا في تبريرات مسؤولي السلطة، نجد أن أساسها أمران مركزيان، الأول، كما يقول رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، فوُز جوزيف بايدن في انتخابات الرئاسة الأميركية، إذ يوجد فرق كبير بين ما يقوله هذا الأخير وما فعله الرئيس الخامس دونالد ترامب لصالح إسرائيل. وبالتالي، فإن فوز بايدن، استناداً إلى اشتية، قد أحيأ آمال عودة الولايات المتحدة إلى معادلة الأرض مقابل السلام،

والتي تشكل أساس حل الدولتين. الثاني، تلقي السلطة رسائل إسرائيلية رسمية، شفوية ومكتوبة، حسب اشتية ووزير الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشبخ، بناء «على مبادرة من جانبنا»، تؤكد التزام إسرائيل بالاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين.

ويضيف الشيخ مبرزاً ثالثاً يتمثل في «الأزمة المالية الهائلة التي تحملها المواطنين الفلسطينيون» بسبب وقف

إذا عدنا إلى الميزر الأول، فلا شك أن المقاربة المخترضة لإدارة بايدن القادمة ستكون مختلفة عن مقاربة إدارة ترامب، وهي، على الأغلب، ستكون أكثر اتساقاً مع الموقف الأميركي التقليدي في العقدين الماضين المنطلق من أرضية حل الدولتين، ولكن، قادة السلطة يغفلون جملة من الأمور هنا. أولاً، إن ثلاثة عقود من المفاوضات العلنية والسرية، وتحت إشراف إدارات جمهورية وديمقراطية متعاقبة، لم تنجح في إرغام إسرائيل، سواء تحت حكم اليمين أم اليسار أم الوسط، على القبول عملياً بدولة فلسطينية ذات سيادة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

ثانياً، نجحت إسرائيل على مدى العقود الثلاثة الماضية، أي خلال المفاوضات مع الفلسطينيين، في إجهاض أي إمكانية حقيقية لقيام الدولة الفلسطينية العتيدة عبر إحداث وقائع جديدة وصارمة على الأرض عبر الاستيطان، وهو الأمر الذي اعترفت الولايات المتحدة بشرعيته تحت إدارة جورج بوش الابن، عام 2004، فيما عرف بـ«وعد بوش».

وبمقتضى ذلك الوعد، فإنه «في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، بما في ذلك التجمعات السكانية الإسرائيلية القائمة، من غير الواقعي توقع أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائي عودة كاملة إلى حدود الهدنة عام 1949»، طبعاً الإحالة في «التجمعات السكانية القائمة» كانت إلى الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. المفارقة هنا أن إدارتي باراك أوباما، الذي كان بايدن نائباً له فيهما، انطلقنا في

مساعيهما إلى إيجاد تسوية أخذتني في الاعتبار هذا الوعد. أما الكارثة فكانت في الموافقة الفلسطينية الضمنية عليه، عبر الحديث عن «تبادل أراضٍ» مع إسرائيل. ولعل في تدخل بايدن شخصياً لحذف كلمة «احتلال» من البرنامج الوطني للحزب الديمقراطي في شهر أغسطس/

آب الماضي، عند الإشارة إلى الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية ما يعني عن كل قول آخر. ثالثاً، صحيح أن إدارة ترامب أوجدت حالة من التماهي مع أجندة اليمين الصهيوني المتطرف، بحيث تحولت إلى قناة لتمريرها ومحاولة فرضها على الفلسطينيين والمنطقة عموماً، إلا أن هذا لا يعني أن إدارة بايدن ستكون حليفاً للفلسطينيين، بل إنها ستعيد الموقف الأميركي إلى مربع الإنحياز والتواطؤ مع إسرائيل،

وإن لم يكن التماهي التام. ومن ثمّ، يمكن استشراف موقف من إدارة بايدن يصرّ على رفض قرار إسرائيلي يضم أجزاء من الضفة الغربية، ولكنها لن تقطع العلاقة مع إسرائيل بسبب توسيع الاستيطان، حتى وإن لم ترض عنه. ولنا في خبرة بايدن نائبا للرئيس ثمانى سنوات عمرة في ذلك ولننذكر أيضاً، أن المفاوضات الفلسطينية

- الإسرائيلية المباشرة انقطعت منذ عام 2014، بعد فشل وزير خارجية إدارة أوباما، جون كيري، في حمل إسرائيل على وقف الاستيطان، أو على الأقل تجميده. أيضاً، على الأغلب سيعيد بايدن فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وسيستأنف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين فلسطين (أونروا)، وقد لا يلتزم بجل خطة ترامب لتسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، المعروفة باسم «صفقة القرن»، إلا أنه واضح أيضاً، أنه لن يعيد السفارة الأميركية من القدس إلى تل أبيب، حتى وإن أعاد فتح فصيلة أميركية في القدس الشرقية. أما مسألة عودة اللاجئين وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 فما هي إلا أضغاث أحلام. بايدن حليف لإسرائيل، يشهد على ذلك تاريخه السياسي الممتد خمسة عقود.

بناء على ما سبق، لا يمكن فهم حديث

”**لا يمكن فهم حديث مسؤولين في السلطة الفلسطينية عن تقديم بوادر حسن بايدن المقبلة**“

”**تمّ تكييف السلطة لتكون امتداداً لنظام عربي رسمي، يرى نفسه في حالة صراع دائم مع شعوبه**“

”

مسؤولين في السلطة الفلسطينية عن تقديم بوادر حسن نية استباقية لإدارة بايدن المقبلة، وكأنه بقي لدى الفلسطينيين ما يقدمونه! إذا لم يكن هذا هو الوهم بذاته، وإذا لم يكن هذا خداعاً للذات، وإذا لم يكن هذا هو العبث، فماذا يكون؟

أما زعم تلقي السلطة رسائل رسمية من إسرائيل تؤكد التزامها بالاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين، وهو الميزر الثاني لإعادة التنسيق الأمني مع الدولة العبرية، فهو أوهن من أن يردّ عليه، فتاريخ وعود إسرائيل الزائفة أكبر من أن يحجبها غربال تبرير قادة السلطة الفلسطينية.

”

”

”

”

”

”

”

”

”

”

الأمر نفسه يقال عن استئناف دفع أموال الضرائب للسلطة، فهذه أموال فلسطينية، توظفها إسرائيل في تدجين الشعب الفلسطيني والتحكّم فيه.

الأزمة الحقيقية التي نحن بصدها، وأعاد موقف السلطة هذا التأكيد عليها، أن هذه القيادة لا تعتبر نفسها ممثلة لشعب تحت الاحتلال يناضل من أجل حريته، بقدر ما أنه تمّ تكييفها لتكون امتداداً لنظام عربي رسمي، يرى نفسه في حالة صراع دائم مع شعوبه. ولعل في إعلان السلطة الفلسطينية إعادة التفجيرين الفلسطينيين إلى أبوظبي والمنامة بعد سحبهما في شهري أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول الماضيين، بذريعة رفضها اتفاقيتي التطبيع اللتين وقعتها مع إسرائيل، وعدّتهما السلطة «خيانة للقدس والمسجد الأقصى والقضية الفلسطينية» ودعماً لتشريع جرائم الاحتلال البشعة ضد الشعب الفلسطيني»، ما يعني عن كثير تفصيل هنا. أيضاً، لا بد من التذكير بأن السلطة الفلسطينية صمّمت لتلعب دور أداة في ترسيخ الاحتلال الصهيوني بأقل التكاليف، هذا البعد أقرّ به عباس نفسه، عندما تحدّث يوماً عن «الاحتلال الديلوكس».

وسبق القول إن هذه السلطة لا يمكن أن تنفطم عن الثدي الإسرائيلي. بدون الاعتراف بهذه الحقائق، لا يمكن الحديث عن حلول وإعادة تأسيس لمشروع وطني جامع لكل الفلسطينيين وإطلاقه، وسنبقى ندور في الدائرة المغلقة نفسها من حوارات فصائلية – فصائلية، تبعينا أوهاماً ولا تأتي لنا بثمار.

هل توجد طريقة المغالبة كل تلك العقبات والتحديات بصراحة، لا أعرف، فكل حديث عن إعادة صياغة المشروع الوطني، وترميم منظمة التحرير، وتجديد التشريعات القيادية الفلسطينية، يبدو أقرب إلى المستحيل من الإمكان اليوم ضمن المعطيات والسياقات والإكراهات القائمة. ومع ذلك، ليس اليأس هو الحل، وعلينا أن نستمر في نضالنا حتى نستعيد استقلالية وشرعية قرارنا الوطني كفلسطينيين، بعيداً عن المحكّمين فيه اليوم.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

”

”

”

”

”

”

”

”

”

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

”

■ مكتب بيروت – الجزيرة – شارع باستور – بناية 33 west end هاتف: +99611567794 – 009611442047 البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk Email: info@alaraby.co.uk/subscriptions ■ للشتركات: +97440190635 جوال: +97450059977 هاتف: +97440190600 ■ للاتصالات: alaraby.co.uk/ads

■ المكتب الرئيسي، لندن Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY Tel: 00442071480366

■ مكتب الدوحة – الدوحة – الدقنة – برج الفردان – الطابق العاشر – هاتف: 0097440190600

■ نائب رئيس التحرير **حسام كفتاني** ■ مدير التحرير **ارست خوري**

■ المدير الفني **أميد منعم** ■ السكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمالته فرحات** ■ الفنثاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ ملوحات **ليال حداد** ■ الراي

■ **صنع البلياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نيك التليبي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار فنديه**

العربي الجديد www.alaraby.co.uk

تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)